قصيراً لانسحاب العراق، دون وقف اطلاق النار. وقد قال الرئيس العراقي، معلّقاً، في كلمة له، في ١٩٩١/٢/٢١: «ان دول التحالف كانت تريد كلمة الانسحاب، لكنها لا تهتم، الآن، وتتحدث عن أشياء جديدة... [و] العراق يريد من أي مبادرة اقامة سلام في الخليج بفتح الباب أمام حل شامل ومنصف يحفظ السلام الحقيقي والدائم في المنطقة ككل، وفي مقدّم ذلك فلسطين» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/٢٢، ص ١).

وعلى الرغم من قبول العراق بمبدأ الانسحاب من الكويت، ظلت مواقف الدول العربية على طرفي متراس الحرب. فالدول المؤيدة للعراق أيّدت المبادرتين، العراقية والسوفياتية، في حين وقفت الدول المؤيدة للولايات المتحدة الأميركية خلف الأخيرة، داعمة انذارها للعراق، ودخلت الى جانبها الحرب البرية.

وقد رحّبت اليمن «باقتراح العراق انسحاباً مشروطاً من الكويت، ودعت مجلس الأمن [الدولي] الى اعلان وقف ' فوري' لاطلاق النار في الخليج». ودعا الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، بعض الرؤساء العرب، من بينهم الرئيس السوري حافظ الاسد، الى «تحمّل مسؤولياتهم بهدف مساندة جهود السلام ووضع حدّ للعدوان الذي يستهدف العراق» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/١٨، ص ٣).

وكذلك الأمر بالنسبة الى دول المغرب العربي، حيث عقد وزراء خارجيات دول اتحاد المغرب العربي اجتماعاً في ليبيا، التي ترأس الدورة الحالية للمجلس، وأصدروا بياناً، جاء فيه: «ان عرض العراق الانسحاب من الكويت يعني انه لم يعد هناك مبرر لاستمرار القتال... [فـ] قبول العراق قرار مجلس الأمن [الدولي] التابع للأمم المتحدة ٦٦٠، الخاص بالانسحاب من الكويت، خطوة ايجابية نحو ايجاد حل سياسي لأزمة الخليج». ودعا البيان الى «عقد اجتماع عاجل لوزراء خارجية الدول العربية باحدى العواصم المغاربية قصد دراسة الأوضاع العربية بما يضمن الحفاظ على المصالح العليا للأمة العربية وقدراتها وعودة وحدة الصف العربي». وجدّد البيان تأييد دول اتحاد المغرب العربي «كفاح الشعب الفلسطيني العادل، بقيادة ممثله الشرعي الوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية، ومساندة الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/٢٢، ص ٣).

كما عبّرت كل دولة من دول اتحاد المغرب العربي، بشكل منفرد، عن الموقف الجماعي عينه الذي اتخذته. حتى المغرب، الذي شارك التحالف المعادي للعراق بقوات رمزية في السعودية، أعرب عن «تأييده لعرض بغداد المشروط الانسحاب من الكويت». ونقل عن الملك الحسن الثاني قوله، في اجتماع للحكومة المغربية: «ان العرض العراقي خطوة ايجابية على الطريق الى سلام عادل في المنطقة، الذي يفترض، لكي يستمر، ان يستند الى المحافظة على كرامة الشعب العراقي وعلى احترام وحدة أراضي هذا البلد» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/١٨، ص ٣).

بالنسبة الى الدول العربية التي تقف على المتراس الاميركي، فهي عارضت المبادرة العراقية. فقد قال ناطق باسم مجلس الوزراء الكويتي، الذي عقد جلسة استثنائية للبحث في المبادرة العراقية، ان «البيان لا يلبّي طلبات الاسرة الدولية التي تحرص على تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، وان الربط بين قضايا منطقة الشرق الاوسط وقضية الاحتلال العراقي لدولة الكويت غير وارد على الاطلاق» (**الحياة**، ١٩٩١/٢/١٦، ص ٧). كما صرّح مصدر سعودي مأذون له بـ «ان أي حل سلمي لموضوع الاحتلال العراقي للكويت يجب ان يتضمّن انسحاباً عراقياً كاملاً من الكويت من دون قيد أو شرط وعودة الحكومة الشرعية الكويتية الى بلادها... [فـ] من دون الاعلان الاكيد عن الانسحاب من الكويت من دون قيد أو شرط، لن يكون هناك جديد في الموقف العراقي» (**المصدر نفسه**). واعتبر مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، «ان مبادرة العراق صياغة جديدة لافكار قديمة، وانْ كان بها بعض الجوانب الايجابية، كاستعداد العراق للتعامل مع قرار مجلس الامن [الدولي]، والحديث، لأول مرة، عن الانسحاب؛ كما انها لم تُشر الى الكويت بأنها المحافظة ١٩» (**الاهرام**، ١٩٩١/٢/١٨). وقال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد: «ان النقاط العراقية تُعد، بالفعل، شروطاً للانسحاب، وهو ما يتعارض مع قرار الامم المتحدة [الرقم] ٦٦٠... [فـ] القضية،